

المصدر :

الجزيرة

التاريخ :

18-07-2006

الصفحات :

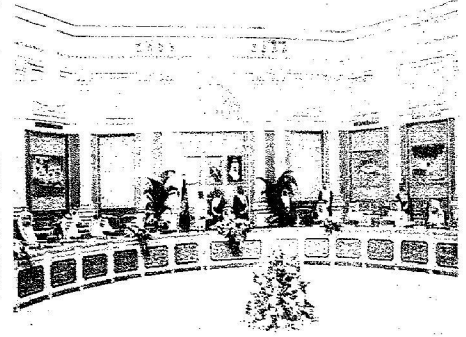
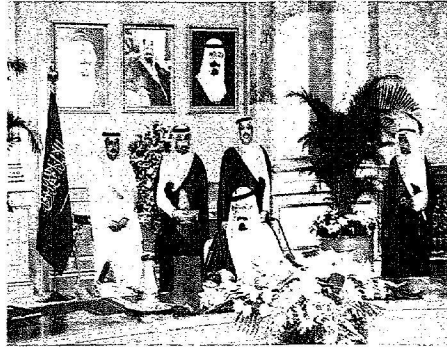
2

العدد : 12346

المسلسل : 11

أكد أن المملكة تقف صفاً واحداً مع القوى الشرعية في لبنان وفلسطين.. جلسة مجلس الوزراء برئاسة الملك:

الموافقة على الإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الخطرة ومكافحتها



وضع خطة لرصد الاتجار غير المشروع بالنفايات والتخلص غير المشروع منها

الموافقة على مشروع اتفاقية بين المملكة والصين الشعبية لتجنب الأزواج الضريبي

رأس خالده الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر أمس الاثنين في قصر السلام بجدة. وفي بداية الجلسة أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على جملة الاتصالات واللقاءات والمفاوضات التي تجريها المملكة لتطويق الأزمة الخطيرة الناشئة في المنطقة ووضع حد للعدوان الإسرائيلي على لبنان الشقيق وإنهاء الحصار المفروض على الآونة الفلسطينية.

وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام الأستاذ ابد بن أمين مدني عقب الجلسة أن المجلس أكد على أن الحرب التي تشنها إسرائيل على لبنان الشقيق وشعبه واقتصاده ومكونات حياته وما تقوم به إسرائيل من تدمير متعدد ومتكرر وانتهاك لا يعرف حدا لحقوق الإنسان واستهداف مقصود للمدنيين والإبرياء والتكثيف بهم دونما أي اعتبار للجهود والمواثيق الدولية والاعتبارات الإنسانية هو امتداد لسياسات الاحتلال والهيمنة الإسرائيلية في المنطقة.

كما أكد المجلس على أن ردود الفعل الدولية على الحرب الشاملة التي تشنها إسرائيل بكل ما أعطيت ومنحت من آلة وتقنية عسكرية المتحضرين والبرياء والتكثيف بهم وتفاضه عن الجرائم الإسرائيلية وأن التأييد المطلق لبعض الدول لسياسات الإسرائيلية أدى حتى إلى إعاقة مجلس الأمن من اتخاذ قرار بهذا الشأن. كما أكد المجلس على أن تلك السياسات القاصرة قادت إلى محاصرة السلطة الفلسطينية سياسياً واقتصادياً عالمياً، واستهدفت الإخلال بالتوازنات التاريخية المستقرة

لبعض دول المنطقة مما أدى إلى الخطف والياس وتفاقم عدم الاستقرار وانهبان الأمن الاجتماعي وتفتت الكرار الوطني داخل القطر الواحد ونجم عنه انفلات بعض العناصر والتيارات وانزلاقها إلى قرارات منقردة استغفها إسرائيل أبشع استدلال لتشن حرباً مسعورة ضد لبنان الشقيق وتحكم أسرها على الشعب الفلسطيني بأكمله.

وبين المجلس أن المجتمع الدولي وخاصة دولة الكبرى النافذة والتي ترتبط بمصالح اقتصادية بالمنطقة مسؤولة عن حماسة الشعب اللبناني الشقيق ومطالبة بالتحرك السريع لوضع حد للحرب الإسرائيلية المدمرة على لبنان وإنهاء الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني ومؤسساته الشرعية ومطالبة بتقديم الدعم للحكومة اللبنانية في جهودها للحفاظ على لبنان الشقيق وضون سيادته وبسط سلطته على كامل التراب اللبناني.

وأكد المجلس أن المملكة العربية السعودية تقف صفا واحدا مع القوى الشريفة والوطنية والمتعقبة في لبنان الشقيق وفلسطين المحتلة لرد هذه الأخطار الداهية على كيان الأمة العربية والإسلامية.

وأنهى وزير الثقافة والإعلام بيانه بأن المجلس اطلع بعد ذلك على المواضيع المدرجة في جدول أعماله واتخذ حيالها من القرارات ما يلي:

أولاً: اطلع مجلس الوزراء على طلب صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام المصادقة على تعديل في اتفاقية - بازل - و-بروتوكول - بازل - بشأن المسؤولية والتعويض عن الأضرار الناجمة عن نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود وتشكيل لجنة وطنية لتنفيذ أحكام اتفاقية - بازل - ووضع وتبني استراتيجية لإدارة النفايات الخطرة في المملكة ووضع خطة لرصد ومكافحة

الاتجار والتخلص غير المشروع من النفايات الخطرة وتنسيق المواقف في المحافل الدولية.

ويعد التظن في قرار مجلس الشورى رقم ٩٥-٧١ وتاريخ ٦-٢-١٤٢٧هـ. قرر مجلس الوزراء الموافقة على الطلب المشار إليه بالصيغة المرفقة بالقرار. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك، كما وافق المجلس على عدد من الإجراءات في هذا السبيل من بينها تشكيل لجنة وطنية من عدد من الجهات الحكومية من بين مهامها ما يلي:

أ- الموافقة على الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الخطرة ومكافحتها في الحالات العادية وحالات الطوارئ في المملكة.

ب- وضع خطة لرصد الاتجار غير المشروع بالنفايات الخطرة والتخلص غير المشروع منها.

ثانياً: وافق مجلس الوزراء على تفويض صاحب السمو الملكي وزير الداخلية - أو من ينوبه - بالتحا

ثالثاً: وافق مجلس الوزراء على تفويض صاحب السمو الملكي وزير الخارجية - أو من ينوبه - بالتحا

رابعاً: وافق مجلس الوزراء على تفويض صاحب السمو الملكي وزير الخارجية - أو من ينوبه - بالتحا

خامساً: بعد الاطلاع على ما

رابعاً: وافق مجلس الوزراء على تفويض صاحب السمو الملكي وزير

خامساً: بعد الاطلاع على ما

رابعاً: وافق مجلس الوزراء على تفويض صاحب السمو الملكي وزير

خامساً: بعد الاطلاع على ما

بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية جورجيا في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار والتوقيع عليه ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

رابعاً: اطلع مجلس الوزراء على ما رفعه معالي وزير المالية بشأن مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية الصين الشعبية لتجنب ازدواج الضريبي في شأن الضرائب على الدخل وعلى رأس المال ولتخفيف العبء الضريبي ومشروع - البروتوكول - المرافق له الموقع عليهما في مدينة بكين يوم الاثنين ٢٣-١٢-٢٠٠٦هـ الموافق ٢٣-١٢-٢٠٠٦م.

وقرر الموافقة على الاتفاقية - البروتوكول - المشار إليها بالصيغة المرفقة بالقرار. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

تجدد الإشارة إلى أن من أبرز الملامح العامة للاتفاقية المشار إليها، تطبيقها على ضرائب الدخل وضرائب رهن اعباء المنفردة وضريبة كل دولة بصرف النظر عن طريقة فرضها ويشمل ذلك في المملكة الزكاة وضريبة استئجار الغاز الطبيعي والبنسبة

لجمهورية الصين الشعبية ضريبة الدخل الشخصي وضريبة الدخل على الشركات المشتركة مع استثمار أجنبي والمشروعات الأجنبية.

خامساً: بعد الاطلاع على ما

رابعاً: وافق مجلس الوزراء على تفويض صاحب السمو الملكي وزير

خامساً: بعد الاطلاع على ما

رابعاً: وافق مجلس الوزراء على تفويض صاحب السمو الملكي وزير

خامساً: بعد الاطلاع على ما

رابعاً: وافق مجلس الوزراء على تفويض صاحب السمو الملكي وزير

خامساً: بعد الاطلاع على ما

المصدر : الجزيرة

التاريخ : 18-07-2006 العدد : 12346

الصفحات : 2 المسلسل : 11

مشروع اتفاقية تعاون زراعي بين
حكومة المملكة العربية السعودية
وحكومة جمهورية الصين الشعبية
الموقع عليه في مدينة بكين بتاريخ
٨-٢٦-٨٠هـ الموافق ١٢-٩-٢٠٠٥م
ويعد النظر في قرار مجلس
الشورى رقم ٣-٥ وتاريخ ١١-٣-٢٧
١٤٢٧هـ قرر مجلس الوزراء
الموافقة على الاتفاقية المشار إليها
وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار. وقد
أعد مرسوم ملكي بذلك.

سادسا: وافق مجلس الوزراء
على تعيينات بالمرتبتين الخامسة
عشرة والرابعة عشرة وذلك على
النحو التالي:

١ - تعيين سلمان بن
عبدالرحمن بن عبدالمحسن
الطيبي على وظيفة - مستشار
لشؤون الطيران المدني - بالمرتبة
الخامسة عشرة بوزارة الدفاع
والطيران.

٢ - تعيين خالد بن عبدالسلام
بن إبراهيم المدني على وظيفة -
مستشار اقتصادي - بالمرتبة
الرابعة عشرة بوزارة الاتصالات
وتقنية المعلومات.

٣ - تعيين عوض الله بن بركند
بن راشد الرحيلي على وظيفة -
مدير عام إدارة مراجعة حسابات
القطاع العسكري - بالمرتبة
الرابعة عشرة بديوان المراقبة
العام.

٤ - تعيين محمد بن إبراهيم بن
محمد الجهيمان على وظيفة -
محقق ثقافي - بالمرتبة الرابعة
عشرة بوزارة التعليم العالي.